

مادة ٤ — يكون لوزير العمل سلطة إصدار القرارات الازمة بتحديد مسئوليات و اختصاصات كل من الإدارة العامة والإدارات المشار إليها في المادة السابقة في حدود الإطار العام لمسئوليات الوزارة كما يجوز له إدماج إدارتين أو أكثر في إدارة واحدة أو إنشاء إدارات جديدة تفي بما في ذلك مسئوليات و اختصاصات المذكورة في المادة الأولى.

مادة ٥ — يلغى القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه وكل ما يخالف أحكام هذا القرار.

مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما صدر براسة الجمهورية في ١٠ ذي القعده سنة ١٢٨٢ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤) .
• جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلی الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ،

وعلی قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦١ ،

وعلی قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم المؤسسات العامة المدنية ،

وعلی ما أرته مجلس الدولة ،

وعلی موافقة مجلس الرؤساء ،

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادتين (١ ، ٢) من قرار رئيس

الجمهورية رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦١ المشار إليه الصياغ الآتيان :

”**مادة ١** — على الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة تحديد احتياجات كل منها من الميدلات الحشرية التي يقوم مصنع الميدلات الحشرية بكفر الزيات التابع للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية بانتاجها ويكون التعاقد على شرائها على ضوء أسعار الكلفة التي يحددها وزير الصناعة“ .

مادة ٢ — يكون لوزير العمل ووزارة العمل في حدود المسئوليات الواردة بهذا القرار الصلاحيات التي كانت لوزيري ووزاري الشؤون الاجتماعية والعمل المركزية والتنفيذية في القوانين والقرارات واللوائح المتعلقة باختصاصات وزارة العمل مع مراعاة الاختصاصات والصلاحيات لوزارة للمجالس المحلية .

مادة ٣ — يكون تنظيم وزارة العمل على الوجه الآتي :

(١) الوزير .

(٢) نائب الوزير .

(٣) مكتب الوزير .

(٤) وكيل الوزارة لشئون مجلس الأمة .

(٥) وكيل الوزارة والوكلا المساعدون للإشراف على :

(١) الإدارات التالية :

الإدارة العامة للشئون القانونية .

الإدارة العامة للتخطيط .

الإدارة العامة للتابعة والاحصاء .

الإدارة العامة للعلاقات العالمية الخارجية .

الإدارة العامة للشئون المالية والأدارية .

الإدارة العامة للقروي العاملة .

الإدارة العامة للأجور وعلاقات العمل .

الإدارة العامة للنقابات والثقافة العالمية .

الإدارة العامة للتفتيش العمال .

الإدارة العامة للأمن الصناعي .

إدارة التدريب المهني السريع .

إدارة التأهيل المهني .

إدارة التنظيم وأساليب العمل .

إدارة شئون الادارة المحلية .

(ب) مديرى مناطق العمل ومساعديهم بالمحافظات .

(٦) المبيعات والمحالن والمخان العليا والادامة المؤقتة طبقاً لقوانين القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية الصادرة بشكيلها .

القص في حصيلة صندوق اتحاد نقابات المذكورة من بيع طوابع الدمنة خلال المدة من أول يناير سنة ١٩٦١ حتى ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٣

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذي القعدة سنة ١٢٨٢ (٢٤ مارس سنة ١٩٩٤)

جمال عبد الناصر

"مادة ٢ - يقول مصنف الميدات الحشرية بكفر الزيات مدير احتياجات الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة من الميدات الحشرية وذلك في حدود إنتاجه".

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذي القعدة سنة ١٢٨٢ (٢٤ مارس سنة ١٩٩٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٠٤ لسنة ١٩٦٤

فتح اعتبار إضافي بـ ٢٠٠ ألف جنيه في ميزانية هيئة الإذاعة للسنة المالية ١٩٦٣ / ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٢٨٦ لسنة ١٩٦٣ بربط ميزانية الخدمات للسنة المالية ١٩٦٣ / ١٩٦٤

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يفتح في الباب الثاني من ميزانية العام ١٤ - وزارة التقاويم والإرشاد القومي فرع ٨ - هيئة الإذاعة للسنة المالية الحالية ١٩٦٤ / ١٩٦٣ بند ١٢ - مصروفات ذات طابع خاص اعتبار إضافي قدرة ٢٠٠ ألف جنيه (ما تى ألف جنيه) لمواجهة ثغرات تشغيل عطة الإرسال الجديدة من برامج وخلافه .

ويؤخذ هذا الاعتبار الإضافي من وفور ميزانية الخدمات للسنة المالية المذكورة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذي القعدة سنة ١٢٨٢ (٢٤ مارس سنة ١٩٩٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦٤

بالإذن للوزمة المصرية العامة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية في منع اتحاد نقابات المهن الطبية إعانته مقدارها ٦١٩٠٨ جنيهات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ في شأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات وأتحاد نقابات المهن الطبية ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ بشأن إعادة تنظيم استيراد وتصدير وتجارة الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٩٤ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم وتحديد اختصاصات المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يؤذن للوزمة المصرية العامة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية في منع اتحاد نقابات المهن الطبية إعانته مقدارها ٦١٩٠٨ جنيهات (واحد وستون ألفاً وتسعمائة وثمانية جنيهات) وهي قيمة